

أثر الفساد على الإيرادات الضريبية في الدول ذات الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017)
*The Impact of Corruption on the Tax Revenue in Middle Income Countries
during the Period (2000-2017)*

د. سيد علي صغيري

جامعة المدية-الجزائر

Seghiri.sidali@univ-medea.dz

د. عماد غزالي¹

جامعة المدية-الجزائر

rezazi.imad@univ-medea.dz

تاريخ النشر: 2020/11/16

تاريخ الاستقبال: 2020/01/02

ملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة تأثير الفساد المالي والإداري على التحصيل الضريبي في (23) دولة ذات الدخل المتوسط، باستخدام نماذج بانل الساكن خلال الفترة (2000-2017). وتوصلت الدراسة أن النموذج الأفضل لتقدير نموذج البانل الساكن حسب اختبار (Hausman)، هو نموذج التأثيرات العشوائية، وتم الاستعانة بطريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS)، لمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم تجانس التباين. توصلت نتائج الدراسة، أن للفساد أثر سلبي على التحصيل الضريبي، أما مؤشر الانفتاح التجاري فكان أثره إيجابي، في حين كان أثر كل من فاعلية الحكومة، والقطاع الصناعي والزراعي سلبي على التحصيل الضريبي، كما لم يظهر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أي معنوية على التحصيل الضريبي.
الكلمات المفتاحية: فساد؛ إيرادات الضريبية؛ نماذج بانل الساكن؛ دول متوسطة دخل.

Abstract:

The study aims at identifying the impact of corruption on the tax revenue in twenty three middle income countries using Static Panel Model during the period (2000-2017). The study concludes that the optimal model to estimate the static panel model is the Random Effects Model; therefore, Feasible Generalized Least Squares is used to solve the autocorrelation problem and heterogeneity Problem.

Findings show that corruption has a negative effect on the tax revenue. While trade openness has positive effects, While the impact of both the effectiveness of the government, and the industrial and agricultural sector has a negative effect on the tax revenue.

Key words: corruption ;tax revenue; static panel model ; middle income countries.

مقدمة:

يعد الفساد ظاهرة منتشرة عالميا لا تقتصر على بلد معين، بحيث لم تسلم منها لا البلدان المتقدمة ولا حتى النامية، تتشابه فيها عوامل متعددة، وعلى الرغم من أن الظاهرة قديمة إلا أن زيادة حجمها واتساع رقعتها خاصة في الاقتصاديات النامية دفع بالهيئات والمنظمات العالمية إلى البحث في مؤشرات ومحاولات تقديم آليات مواجهتها. يترتب على الفساد آثار خطيرة تهدد الاقتصاديات المحلية لاسيما عملية التنمية الاقتصادية، حيث يعد النمو الاقتصادي من بين الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول بأكملها إلى تحقيقه سواء تلك المتقدمة أو النامية، ومن شأن تفشي ظاهرة الفساد وانتشارها خاصة في

¹ - المؤلف المرسل: عماد غزالي: rezaziimad@gmail.com

الحياة الاقتصادية أن تؤثر سلبا على العوامل المحفزة للنمو ودفع عجلة الاقتصاد. وتعد قناة المالية العامة بشقيها النفقات العامة والإيرادات الضريبية للحكومة أحد أهم القنوات التي يلحق فيها الفساد الضرر بالأداء الاقتصادي، حيث يمارس الفساد تأثيرا سلبيا على حجم الإيرادات الضريبية للحكومة، ويعمل على تشويه هيكل تلك الإيرادات باتجاه زيادة حصة الضرائب غير المباشرة مقارنة بالضرائب المباشرة. وعليه يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي: ما هو تأثير الفساد على التحصيل الضريبي في الدول متوسطة الدخل خلال الفترة (2000-2017)؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة سيتم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- يوجد تأثير سلبي للفساد على التحصيل الضريبي في الدول متوسطة الدخل؛

- زيادة التحصيل الضريبي يؤدي إلى نمو اقتصاديات الدول متوسطة الدخل؛

- يوجد تأثير إيجابي لفاعلية الحكومة، الانفتاح التجاري والقطاع الصناعي والزراعي على التحصيل الضريبي في الدول متوسطة الدخل.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى قياس، أثر الفساد المالي والإداري على التحصيل الضريبي، في الدول متوسطة الدخل وهي: (الجزائر، الأردن، البرازيل، جمهورية الدومينيكان، بلغاريا، بليز، بيرو، روسيا البيضاء (بيلاروس)، تايلند، جامايكا، جنوب إفريقيا، جورجيا، روسيا، رومانيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سريلانكا، كوستاريكا، لبنان، ماليزيا، موريشيوس، ناميبيا وسانت لوسيا)، خلال الفترة (2000-2017)، باستخدام نماذج بانل الساكن.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث، واثبات فرضياته فقد تم استخدام المنهج الكمي، من خلال بناء نموذج لقياس وتحليل أثر الفساد المالي والإداري على التحصيل الضريبي، في الدول متوسطة الدخل، بالاعتماد على برمجية (Stata15)، في معالجة البيانات للحصول على نتائج أكثر دقة.

الدراسات السابقة:

لغرض تحليل مشكلة البحث ومناقشتها، تطلب الأمر الاستعانة بأهم الدراسات السابقة، حسب التسلسل الزمني نذكر منها:

- دراسة (Gupta , 2007) تبحث الدراسة في أداء الإيرادات الضريبية لمجموعة كبيرة من البلدان النامية على مدى 25 سنة ماضية. ووجدت الدراسة أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري من العوامل ذات الأهمية الإحصائية والقوية لأداء الإيرادات الضريبية. وتوصلت الدراسة إلى أن للفساد تأثير سلبي كبير على أداء الإيرادات بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، ولكن ليس بالنسبة للبلدان ذات الدخل المرتفع. كما وجدت أن البلدان التي تعتمد على فرض الضرائب على السلع والخدمات كمصدر رئيسي للإيرادات الضريبية، تميل إلى أن تكون أداء الإيرادات فيها أقل، أما الدول التي تركز بشكل أكبر على فرض ضرائب على الدخل والأرباح ومكاسب رأس المال، تحقق أداء أفضل، كما يساعد النظام المستقر سياسيا على توليد إيرادات أعلى للبلدان المنخفضة الدخل.¹

- دراسة (Bird & Martinez-Vazquez, 2008) بينت الدراسة أثر الفساد، التصويت والمساءلة على الجهد الضريبي في الدول النامية والدول المرتفعة الدخل باستخدام نماذج بانل للفترة (1990-1999). وتوصلت الدراسة إلى أن الجهد الضريبي يعرف أكثر تطور في البلدان التي تعرف فيها مؤشرات الحكم الراشد ارتفاعا بالمقارنة مع البلدان النامية والبلدان ذات الدخل المرتفع، في حين أن الدول

الفقيرة التي تسعى إلى زيادة نسب الضرائب قد لا يبدو أكثر فائدة، فمن المفترض أن يكون من الأفضل للدول تحسين مؤسساتهم الحاكمة بدلاً من الاعتماد على الموارد الريعية كالنفط، وقد لا يستغرق تحسين الفساد، التصويت والمساءلة وقتاً أطول ولا يكون بالضرورة أكثر صعوبة من تغيير فرص التعامل مع الضرائب والبنية الاقتصادية. ووضحت الدراسة أيضاً أن البلدان المرتفعة الدخل لديها أيضاً إمكانية تحسين أدائها الضريبي من خلال تحسين مؤسساتها.²

- دراسة (TAHSEEN & EATZAZ, 2010) اهتمت الدراسة بتحليل تأثير الفساد والحكم على عائدات الضرائب حيث تواجه البلدان النامية عدداً من المشكلات المؤسسية في عملية تحصيل الإيرادات الضريبية ولعل المشكلة الرئيسية هو الفساد في إدارة الضرائب، أما المشكلة الرئيسية الثانية فتمثلت في انخفاض الإيرادات مع تدني نوعية الحكم، وتحلل الدراسة تأثير المتغيرات المؤسسية والهيكلية (الفساد والحكم) على عائدات الضرائب باستخدام مجموعة بيانات بانل لـ 25 دولة نامية خلال الفترة 1990-2005. أظهرت نتائج المحدار GMM أن المتغيرات المؤسسية لها تأثير كبير على تحصيل الضرائب، كما توصلت أيضاً إلى أن للفساد تأثير سلبي على تحصيل الضرائب، بينما تسهم الإدارة الرشيدة في تحسين الأداء في تحصيل الضرائب.³

- دراسة (Huňady & Orviská, 2015) تناولت الدراسة مشكلة الفساد وعواقبه على عائدات الضرائب ومع وجود عدة أسباب للاعتقاد بأن مستوى الفساد مرتبط بشكل إيجابي بالتهرب الضريبي. قامت الدراسة بتحليل آثار الفساد في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول أمريكا اللاتينية، حيث تم استخدام نماذج بانل لـ 46 دولة وخلال الفترة 1998-2013. توصلت الدراسة لوجود تأثير سلبي للفساد على إجمالي الإيرادات الضريبية، وبالانتقال إلى هيكل الإيرادات الضريبية، تشير النتائج إلى أن التأثير السلبي هو أكثر أهمية بالنسبة للضرائب على السلع والخدمات وليس في حالة الضرائب على الدخل.⁴

- دراسة (Manamba & Massawe, 2017) جاءت هذه الدراسة لتظهر أثر المتغيرات المؤسسية (الفساد والحوكمة)، المتغيرات الهيكلية (نصيب الفرد من الدخل، الانفتاح التجاري، التضخم وحصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي) ومتغيرات السياسة المالية (معدل الضرائب ومعدل التعريفات الجمركية) على إجمالي الإيرادات الضريبية والضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة والتجارة باستخدام نماذج بانل الساكن لـ 30 بلداً أفريقياً خلال الفترة 1996-2016. وباستخدام اختبار (Hausman) تم تفضيل نموذج التأثيرات العشوائية. توصلت النتائج إلى أن الفساد ومؤشرات الحكم هما عاملان رئيسيان محددان للإيرادات الضريبية في أفريقيا أما الفساد فكان أثره سلبي وكبير على الإيرادات الضريبية، أما مؤشرات الحكم الرشيد التي تقاس من خلال فعالية الحكومة، الاستقرار السياسي، النوعية التنظيمية، سيادة القانون والصوت والمساءلة تميل إلى زيادة توليد الإيرادات الضريبية ولا سيما الضرائب غير المباشرة، وأن الحد من الفساد يعزز توليد الإيرادات الضريبية في الاقتصاد، وعلاوة على ذلك فإن الانفتاح التجاري يميل إلى أن يكون له علاقة إيجابية قوية بالإيرادات الضريبية، وتشير النتائج إلى أنه من أجل جمع المزيد من الإيرادات الضريبية ينبغي للحكومات أن تقلل من الفساد وأن تحسن إدارة الضرائب والجمارك، كما ينبغي لها أن تعزز الانفتاح التجاري.⁵

المحور الأول: الإطار النظري للفساد والإيرادات الضريبية

نتطرق من خلال هذا المحور إلى الإطار النظري للفساد وعلاقته بالإيرادات الضريبية.

أولاً: ماهية الفساد

الفساد لغة من فسد وهو ضد صلح ويعني البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحل، أما الفساد اصطلاحاً خروج الشيء عن الاعتدال قليلاً أو كثيراً ويستعمل في الأشياء الخارجة عن الاستقامة.⁶

تعرف منظمة الشفافية العالمية الفساد بأنه: "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة"، أما البنك العالمي فيعرفه على أنه: "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص".⁷

كما يمثل جملة الانتهاكات المالية والمخالفة للقوانين التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات المتعلقة بالأجهزة الرقابية المالية كديوان الرقابة المالية المتخصص في فحص ومراقبة حسابات أموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة. ولا يقتصر الفساد بالمعنى السابق على القطاع العام فقط بل هو متكامل بين القطاعين فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة لتسهيل عقد أو مناقصة، كما يتم عندما يعرض وكلاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة تسهل لهم الحصول على أرباح أو التغلب على منافسين خارج إطار القوانين.⁸

ومن أهم أنواع الفساد ضرراً ما يلي:

-الفساد الإداري: ويتمثل في استغلال صغار الموظفين العموميين لوظائفهم لتحقيق منافع خاصة، كما يمثل كذلك نوع من الفساد الذي يمس الإدارة من حيث الإهمال، اللامبالاة، المحسوبية، تعطيل المصالح، الابتزاز، التحايل والتجاوزات الإدارية.

-الفساد المالي: وهو استغلال المنصب العام لتحقيق عائد مالي يتم الحصول عليه من خلال تقديم خدمة أو عرض عقود للمشتريات أو الخدمات الحكومية أو إفشاء معلومات عن تلك العقود أو المساعدة على التهرب من دفع الضرائب والرسوم الجمركية أو المساعدة على غسيل الأموال أو التمكن من الحصول على قرض بنكي حكومي بفائدة أقل من الفائدة السائدة في السوق لقاء رشوة أو خدمة للموظف المسئول وغيرها من الممارسات.⁹

ويتخذ الفساد المالي عدة أشكال منها:

-الرشوة: وذلك بحصول الشخص على منفعة مالية جراء تمرير أعمال مخالفة لتشريعات البلد؛

-تهريب الأموال إلى الخارج بشكل غير قانوني؛

-نهب الأموال العامة بالحصول على إعفاءات ضريبية وجمركية أو تراخيص لشركات بصورة غير قانونية؛

-إسراف المال العام بتبديد الأموال العامة، والمبالغة في الإنفاق على التجهيزات والمقتنيات العامة واستغلالها للمصلحة الشخصية؛

-التهرب الضريبي من خلال تهريب الأفراد والمؤسسات من دفع أقساط الضريبة من خلال عدم التصريح بالأرباح التي عادة ما تنجز عن النشاطات غير المصرح بها، أو بالتصريح الكاذب كما هو الحال عند القطاع الخاص؛

-الاختلاس: ويتعلق بعبث الموظف بما أوّمن عليه من مال عام من خلال استغلال سلطته الوظيفية، وهي خيانة للأمانة واخذ الشيء بالخفاء؛

ونظراً لتفشي الفساد في مختلف دول العالم، وتفاقمه في جل القطاعات الاقتصادية، اهتمت العديد من المؤسسات على مستوى العالم بدراسة المؤشرات الكمية أو الرقمية للفساد، ومن أشهر هذه المؤشرات شيوعاً واعتماداً نجد المؤشر الصادر عن مؤسسة الشفافية العالمية التي تأسست عام 1993 في برلين.

تصدر منظمة الشفافية الدولية مؤشر الشفافية أو ما يعرف بمؤشر مدركات للفساد (Corruption Perceptions Index CPI) منذ سنة 1995، كمؤشر مركب يعكس درجة محاربة الفساد وتعزيز الشفافية في هذه الممارسات. ويستند المؤشر إلى 14 منتجاً ميدانياً قامت به 7 مؤسسات دولية مستقلة ترصد آراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم. ويتخذ المؤشر قيمة رقمية تقع بين (10 نقاط) وتعني درجة خالية من

الفساد ودرجة الصفر وتعني درجة عالية من الفساد، ويتم حساب المؤشر من خلال معلومات تقوم بتجميعها مؤسسات مستقلة استنادا إلى استطلاعات ومصادر عالمية مثل البنك الدولي.¹⁰ (كداوي و الدليمي، 2012، ص208)

دليل المؤشر:

صفر (درجة فساد عالية).

10 (درجة شفافية عالية).

ما بين صفر- 10 (مستويات متدرجة من الشفافية -النظرة للفساد-).

ثانيا: علاقة الفساد بالإيرادات الضريبية

يرى معظم الباحثين الاقتصاديين أنه من البديهي وجود تأثير سلبي بين الفساد والإيرادات الضريبية، حيث يترتب على الفساد انخفاض الاستثمار المحلي والأجنبي، ومن ثم انخفاض في معدل النمو الاقتصادي. ويعد الفساد حسبهم مؤثرا سلبيا على الإيرادات الحكومية والنمو الاقتصادي للأسباب التالية:¹¹

- الفساد بمثابة تكاليف إضافية شبيهة بالضرائب يتحملها المستثمرون ورجال الأعمال، كما يعمل على وضع الحواجز في طريق تنفيذ الأعمال التجارية؛

- زيادة عدم التأكد لدى المستثمرين حول قرارات الاستثمار التي يتخذونها وبالتالي خفض تدفقات رأس المال الأجنبي لاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر؛

- يفضي الفساد إلى سوء توزيع الموارد والإنفاق العام، حيث يتسبب في تشويه بنية الإنفاق الحكومي وانخفاض الإنفاق على الصحة والتعليم.

يظهر الفساد جليا في حالة تجنب دفع التكاليف أو تخفيض الأسعار، وخاصة في مجال جباية الضريبة التي تعد من وظائف الدولة الأساسية، وتتيح المراحل العديدة التي يمر بها فرض الضريبة المجال أمام المكلف بأداء الضريبة أو الموظف لتجنب العبء الضريبي كليا أو جزئيا، لذا فإن الفساد يسبب خسائر في الإيرادات الضريبية عندما يتخذ شكل التهرب من الضرائب أو إساءة استخدام الإعفاءات الضريبية مقابل دفع رشاوى إلى الموظف الضريبي.¹²

وعادة ما يترتب عن الفساد ارتفاع حالات التهرب الضريبي، مما ينعكس سلبا على الحصيلة الضريبية والإيرادات العامة للدولة بانخفاضهما، ومن ثم انخفاض الإنفاق الحكومي خصوصا في شقه الاجتماعي المتعلق بالصحة والتعليم. وقد يدفع الفساد إلى تخفيف مصادر التمويل والائتمان يجعل هذا الأخير موجها للمشاريع الكبيرة القادرة على دفع الرشوة، مما يؤثر على المشاريع وقدرتها على النفاذ إلى سوق المال.¹³

لا يترتب على زيادة الفساد والرشوة خسارة في الحصيلة الضريبية فقط بل قد يتعداه إلى لجوء موظفي الضرائب إلى الابتزاز في سبيل الحصول على رشاوى أكبر، ويصبح نظام الضريبة تنازليا وليس تصاعديا إذا ما تم التركيز على دافعي الضرائب العاديون أصحاب الطبقة المتوسطة والفقيرة، أي التركيز على الضرائب غير المباشرة التي يصعب التهرب منها مما يؤدي غلى تشويه الهيكل الضريبي، وقد توصلت العديد من الدراسات في هذا المجال إلى أن الدول ذات المستويات المرتفعة للفساد تكون فيها الحصيلة الضريبية منخفضة جدا مما يعني أن الضرائب المدفوعة من قبل دافعي الضرائب كانت تتوجه إلى جيوب الإدارات الضريبية وليس إلى الخزينة العمومية، مما يؤكد ضرورة التفرقة بين الضرائب التي تجمع من قبل الإدارات الضريبية والضرائب التي تتسلمها الخزينة العمومية، حيث أن تدني مستويات الحصيلة الضريبية

يؤدي إلى مستوى كفاءة أقل للإنفاق العام، فضلا عن انخفاض إنتاجية ذلك الإنفاق، ومن ثم عجز مالي أكبر، وبالتالي أثر سلبي على النمو الاقتصادي.¹⁴

ولا يقتصر انعكاس الفساد على تدني مستوى الحصيلة الضريبية فقط بل يمتد ليشمل التأثير السلبي على الهيكل الضريبي على اعتبار أن بعض أنواع الضرائب تجبي من قبل موظفي الضرائب وتسهل إدارته كما هو الحال في ضرائب التجارة الخارجية مما يمكن التفاوض بشأنها، الأمر الذي يترتب عليه تباين استجابة الأنواع المختلفة من الضرائب للفساد.

ومن المؤشرات ذات الدلالة على العلاقة بين الفساد والإيرادات الضريبية نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أثبتت الدراسات أن هذه النسبة تكون منخفضة جدا في الدول ذات المستويات الفساد العالي فضلا عن تأثر التركيبي الضريبي باتجاه الضرائب غير المباشرة وبالعكس من الضرائب المباشرة، وقد تم التوصل إلى أن زيادة الفساد بنقطة مئوية واحدة يترافق مع انخفاض بمقدار 1.5 نقطة مئوية في الإيرادات الكلية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض بمقدار 2.7 نقطة مئوية في نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي.¹⁵

كما سبق يتبين أن الفساد يؤثر سلبا وبطرق مختلفة على كل من الهيكل والإيرادات الضريبية.

المحور الثاني: الدراسة القياسية لأثر الفساد على الإيرادات الضريبية في الدول ذات الدخل المتوسط للفترة (2000-2017)

نتطرق في الدراسة القياسية إلى توصيف النموذج، النتائج وتحليلها.

أولا: توصيف النموذج القياسي

سنحاول من خلال هذه الدراسة القياسية تحديد أثر الفساد المالي والإداري على التحصيل الضريبي في الدول ذات الدخل المتوسط للفترة الممتدة من 2000 إلى 2017، أما النموذج القياسي فهو مستمد من دراسة (TAHSEEN & EATZAZ, 2010, p. 410):

$$\frac{\text{Tax}_{it}}{\text{GDP}_{it}} = \alpha_0 + \beta_1 \text{Corr}_{it} + \beta_2 \text{Gov}_{it} + \beta_3 \text{OPEN}_{it} + \beta_4 \text{LN_Y}_{it} + \beta_5 \frac{\text{IND}_{it}}{\text{GDP}_{it}} + \beta_6 \frac{\text{AGR}_{it}}{\text{GDP}_{it}} + \varepsilon_{it} \dots (01)$$

حيث يمثل المتغير التابع الإيرادات الضريبية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي $\left(\frac{\text{Tax}_{it}}{\text{GDP}_{it}}\right)$ ، أما المتغيرات المستقلة فقد تمثلت في مؤشر الفساد (Corr_{it}) ، فاعلية الحكومة (Gov_{it}) ، مؤشر الانفتاح التجاري (OPEN_{it}) ، لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (LN_Y_{it}) والذي يعبر عن النمو الاقتصادي، القيمة المضافة في قطاع الزراعة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي $\left(\frac{\text{IND}_{it}}{\text{GDP}_{it}}\right)$ ، القيمة المضافة في قطاع الصناعة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي $\left(\frac{\text{IND}_{it}}{\text{GDP}_{it}}\right)$ ، الخطأ العشوائي (ε_{it}) . المعلمة (α_0) تمثل الثابت، (β_j) فهي تمثل المعلمة المقدرة للمتغيرات المستقلة، (i) يمثل الدول و (t) يمثل السنوات.

ثانيا: مصدر البيانات

اعتمدت الدراسة القياسية على نماذج بانل الساكن في (23) دولة من الدول ذات الدخل المتوسط وهي (الجزائر، الأردن، البرازيل، جمهورية الدومينيكا، بلغاريا، بليز، بيرو، روسيا البيضاء (بيلاروس)، تايلند، جامايكا، جنوب إفريقيا، جورجيا، روسيا، رومانيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سري لانكا، كوستاريكا، لبنان، ماليزيا، موريشوس، ناميبيا وسانت لوسيا)، بالاعتماد على سلسلة

من البيانات السنوية من الفترة الممتدة من 2000 إلى 2017، مستمدة من بيانات البنك الدولي (WDI)، مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI)، صندوق النقد العربي (AMF) ووزارة المالية الجزائرية (MFA)، واستبعدت باقي الدول وعددها (38) دولة لعدم توفر البيانات. والجدول رقم (01) يوضح بالتفصيل ويشرح كل متغيرات الدراسة ومصدر البيانات حسب الهيئات والمنظمات الدولية.

جدول رقم 1: شرح تغيرات الدراسة ومصدر البيانات

الرمز	المتغير	المصدر
Tax_{it}	الإيرادات الضريبية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	(WDI)
GDP_{it}	الإيرادات الضريبية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر	(AMF)، (MFA)
Corr	مؤشر مكافحة الفساد	(WGI)
Gov	مؤشر فاعلية الحكومة	(WGI)
OPEN	مؤشر التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي)	(WDI)
LN_Y	لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	(WDI)
AGR	القيمة المضافة في قطاع الزراعة (% من إجمالي الناتج المحلي)	(WDI)
IND	القيمة المضافة في قطاع الصناعة (% من إجمالي الناتج المحلي)	(WDI)

المصدر: من إعداد الباحثين.

مؤشر مكافحة الفساد حسب مؤشرات الحوكمة العالمية يعطي قيمة تبدأ (-2.5)، لتشير إلى مستوى عالٍ من الفساد، وتنتهي بالترتيب إلى (2.5) الذي يعني مستوى منخفضاً من الفساد، وبغية توافق تزايد مستوى الفساد مع تزايد قراءات مقياس الفساد المستخدم تم إجراء تعديل على المؤشر أي ((2.5) طرح قيمة مؤشر مكافحة الفساد) بعدها نقوم بضرب القيمة المحصل عليها في (2) فيصبح المؤشر على 10، وبذلك يكون لدينا التدرج المنخفض يدل على مستوى منخفض من الفساد، والتدرج المرتفع يدل على مستوى مرتفع من الفساد. أما مؤشر فاعلية الحكومة يعطي قيمة تبدأ (-2.5)، لتشير إلى مستوى عالٍ من عدم الفاعلية، وتنتهي بالترتيب إلى (2.5) الذي يعني مستوى متقدم من فاعلية الحكومة، ويتم إجراء تعديل أيضا على المؤشر ((2.5) زائد قيمة مؤشر فاعلية الحكومة) بعدها نقوم بضرب القيمة المحصل عليها في (2) فيصبح المؤشر على 10، وبذلك يكون لدينا التدرج المنخفض يدل على عدم فاعلية الحكومة، والتدرج المرتفع يدل على مستوى عالي من فاعلية الحكومة.

ثالثا: نتائج الدراسة

يبين الملحق (01)، نتائج تقدير نموذج البانل الساكن وفق طريقة الانحدار التجميعي (Pooled)، طريقة التأثيرات الثابتة (Fixed)، طريقة المربعات الصغرى باستخدام المتغيرات الصماء (LSDV) التي تكون نتائج تقدير معلما، هي نفسها نتائج تقدير طريقة التأثيرات الثابتة مع إدراجها المقاطع حسب كل بلد، وطريقة التأثيرات العشوائية (Random).

جدول رقم 2: اختبار المفاضلة لاختيار نموذج البانل الساكن الملائم.

الاختبار	المفاضلة بين	القيمة المحسوبة	الاحتمال	القرار
Fisher	Pooled/Fixed	107.79	00.000	Fixed
Breusch and Pagan	Pooled/Random	2383.84	0.0000	Random
Husman	Fixed/Random	2.69	0.8464	Random

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية Stata 15

من خلال الجدول (02)، نلاحظ أن النموذج الأفضل لتقدير نموذج البانل الساكن هو نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed)، مقارنة مع نموذج الانحدار التجميعي (Pooled) حيث نجد أن إحصائية (Fisher) معنوية عند (1%)، وبالتالي رفض فرضية العدم، التي تحكم بتجانس قواطع الدول. وللمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية تم الاعتماد على اختبار (Breusch and Pagan)، حيث تشير نتيجة الاختبار إلى رفض فرضية العدم، وبالتالي نموذج التأثيرات العشوائية (Random) هو الأفضل. وبمقارنة نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية وباستخدام اختبار (Husman) تم قبول فرضية العدم، وعليه النموذج الأفضل لتقدير نموذج البانل الساكن هو نموذج التأثيرات العشوائية (Random).

جدول رقم 3: الاختبارات التشخيصية لنموذج التأثيرات العشوائية

الاختبار	اسم الاختبار	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي	Wooldridge test	16.804	0.0005
عدم تجانس التباين	Likelihood Ratio LR Test	509.65	0.0000
الارتباط الذاتي بين المقاطع	Pesaran CD test	1.553	0.1205

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية Stata 15

يوضح الجدول (03) مجموعة من الاختبارات الإحصائية والقياسية، للتأكد من صحة وملائمة نموذج التأثيرات العشوائية، حيث نلاحظ حسب اختبار (Wooldridge test) بأنه تم رفض فرضية العدم، وبالتالي وجود مشكلة الارتباط الذاتي عند مستوى معنوية (1%). كما يشير اختبار عدم تجانس التباين الثلاث (LR Test) إلى عدم رفض فرضية العدم، وبالتالي وجود مشكلة عدم تجانس التباين. كما أظهر اختبار (Pesaran CD test) عدم رفض فرضية العدم وبالتالي غياب مشكلة الارتباط الذاتي بين المقاطع. ومن أجل التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم تجانس التباين، قمنا باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS)، التي تعمل على تصحيح الأخطاء المعيارية للمعاملات، وبالتالي التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم تجانس التباين في نموذج التأثيرات العشوائية، ونتائج التقدير المتوصل إليها حسب طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS) موضحة في الملحق (08).

على ضوء نتائج الملحق (08) يبين متغير الفساد (Corr) وجود تأثير سلبي ومعنوي على التحصيل الضريبي، أي زيادة مؤشر الفساد بـ (1%) يؤدي إلى انخفاض في التحصيل الضريبي بـ (0.9214%)، وجاءت النتائج موافقة لكل الدراسات السابقة وخصوصاً مع دراسة (Gupta , 2007) الذي وجد أن التحصيل الضريبي يعرف تقهقر بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، فالفساد يحد من قدرة الدول على الاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة وخصوصاً التحصيل الضريبي وماله من تبعات على زيادة ونمو اقتصاديات الدول، وبالتالي تراجع تحقيق معدلات النمو المرغوب في الوصول إليها.

كما أظهر مؤشر الانفتاح التجاري أثر إيجابي على التحصيل الضريبي عند مستوى (1%)، أي زيادة مؤشر الانفتاح التجاري بـ (1%) يؤدي إلى زيادة في التحصيل الضريبي بـ (0.0385%)، كما توافقت هذه الدراسة مع دراسة (Gupta , 2007) ودراسة (Manamba & Massawe, 2017).

متغير لوغاريتم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لم يظهر المتغير أي أثر على التحصيل الضريبي، وبالتالي لم تتوافق مع دراسة (Gupta , 2007) و (Linhartova&Zidova, 2016)، أي زيادة النمو الاقتصادي يرجع إلى التحصيل الجيد للضرائب، ولعل فرض الضرائب على السلع والخدمات كمصدر رئيسي للإيرادات الضريبية أدى إلى هذا الخلل.

أما مؤشر فاعلية الحكومة فأظهر تأثيراً سلبياً ومعنوي عند (5%)، أي زيادة مؤشر فاعلية الحكومة ب (1%) يؤدي إلى انخفاض في التحصيل الضريبي ب (0.4745%) وهو ما يتعارض مع دراسة (Manamba & Massawe, 2017) الذي توصل إلى أن مؤشرات الحكم ومنها فاعلية الحكومة تؤدي إلى زيادة التحصيل الضريبي، وهنا يطرح السؤال عن سبب فشل الحكومات في إتباع سياسات ملائمة للتحصيل الضريبي، أم أن ضعف الاقتصاد والبنية التحتية في هذه الدول يجعلها تقدم تنازلات بتخفيض معدلات الضريبة كسياسية مالية لزيادة الناتج المحلي، ولعله التفسير المناسب بعدما وجدنا تأثير سلبياً ومعنوي لكل من قطاع الصناعة والزراعة على التحصيل الضريبي وهذا ما يتعارض مع دراسة (Gupta, 2007) و (Manamba & Massawe, 2017).

خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز أثر الفساد المالي والإداري على التحصيل الضريبي في (23) دولة من الدول ذات الدخل المتوسط خلال الفترة (2000-2017) باستخدام نماذج البانل الساكن، وبالاستعانة باختبار (Husman) توصلنا إلى أن النموذج الأفضل لتقدير نموذج البانل الساكن هو نموذج التأثيرات العشوائية، ومع وجود مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم تجانس التباين قمنا باستخدام طريقة (FGLS) التي تعمل على تصحيح الأخطاء المعيارية للمعاملات، وبالتالي التخلص من المشاكل القياسية في نموذج التأثيرات العشوائية.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر سلبياً للفساد على التحصيل الضريبي، أما مؤشر الانفتاح التجاري فكان أثره إيجابياً، في حين كان أثر كل من فاعلية الحكومة، القطاع الصناعي والزراعي سلبياً على التحصيل الضريبي.

ولعل سبب فشل الحكومات هو ضعف الاقتصاد والبنية التحتية في هذه الدول، ما جعلها تقدم تنازلات بتخفيض معدلات الضريبة كسياسية مالية لزيادة الناتج المحلي. وعليه، وفي سبيل رفع الدور الذي تلعبه مؤشرات ومتغيرات الدراسة في تعزيز التحصيل الضريبي، وبالتالي تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجو تحقيقها، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- يجب إيجاد آليات مناسبة لمكافحة الفساد في إدارة الضرائب والجمارك؛

- الإدارة الرشيدة والانفتاح التجاري هو الملاذ الجيد لتحسين الأداء في تحصيل الضرائب؛

- فرض ضرائب على الدخل والأرباح ومكاسب رأس المال بدل فرض الضرائب على السلع والخدمات؛

- الأفضل للدول تحسين مؤسستهم الحاكمة بدل الاعتماد هبات الطبيعية كالنفط لتحقيق نمو اقتصادي وهمي قد ينهار بمجرد زوال هذه الموارد الطبيعية.

قائمة المراجع والهوامش:

¹Gupta, A. (2007), Determinants of Tax Revenue Efforts in Developing Countries, Washington: The International Monetary Fund, (IMF Working Paper No.07/184).

²Bird, R., & Martinez-Vazquez, J. (2008), Tax Effort in Developing Countries and High Income Countries: The Impact

of Corruption, Voice and Accountability, *Economics Faculty Publications*, 38(1), pp. 55-71.

³ TAHSEEN, A., & EATZAZ, A. (2010), The Effect of Corruption and Governance on Tax Revenues, *Pakistan Development Review*, 49(4), pp. 405-417.

⁴Huňady, J., & Orviská, M. (2015), The effect of corruption on tax revenue in OECD and Latin America countries, Proceedings from 20th International conference on THEORETICAL AND PRACTICAL ASPECTS OF PUBLIC FINANCE 2015, (pp. 1-6), Prague.

⁵Manamba, E., & Massawe, J. (2017). Corruption, governance and tax revenues in Africa. Business and Economic Horizons, 13(4), pp. 439-467.

⁶صالح عيسى سعد، قاسم ذياب أساور، قياس أثر الفساد المالي والإداري في مؤشرات النمو الاقتصادي في بلدان مختارة للفترة (2015-2013)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 40، 2017، ص 59.

⁷Tanzi, V, Corruption around thr world: Causes, consequences, scope and cures. InternatnionalMonetary Fund, 1998.

⁸يونس مفيد ذنون، تأثير الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العدد 101، 2010، ص 246.

⁹صالح عيسى سعد، قاسم ذياب أساور، مرجع سابق، ص 58.

¹⁰طلال محمود كداوي، فواز جار الله الدليمي، الفساد والنمو الاقتصادي، مجلة بحوث اقتصادية، مركز الدراسات المستقبلية، جامعة الحدياء، العدد 40، 2012، ص 208.

¹¹Tanzi, V, (1998)Corruption around thr world: Causes, consequences, scope and cures. Internatnional Monetary Fund, pp. 583.

¹²يونس مفيد ذنون، مرجع سابق، ص 258.

¹³Knight M., N. (1996), Loayza and Villanueva, The Place Dividend, IMF Staff Paper, March, p 37-43

¹⁴Tanzi Vito and Davoodi Hamid, (2000) , Corruption Growth and Public Finance, IMF Working Paper, 00/182, p15-16

¹⁵Tanzi Vito and Davoodi Hamid, (2000) , Corruption Growth and Public Finance, IMF Working Paper, 00/182, p20.

الملاحق:

ملحق 1: تقدير نموذج البائل الساكن

```
.estimates table Pooled Fixed LSDV Random, star stats(N r2 r2_a F sigma_u sigma_e)
```

Variable	Pooled	Fixed	LSDV	Random
Corr	-2.8401442***	-1.6425777***	-1.6425777***	-1.6720525 ***
Gov	-1.8639305***	-.87797025*	-.87797025*	-.91735537 *
OPEN	.01481214	.04491309***	.04491309***	.04333392 ***
LN_Y	-3.2066751***	.49181899	.49181899	.32474761
IND	.19061415***	.12157041**	.12157041**	.12419797 **
AGR	-.44292737***	-.4599599***	-.4599599***	-.46735633 ***
_Icountry_2			-19.405425	***
_Icountry_3			-15.578628	***
_Icountry_4			-19.714924	***
_Icountry_5			-10.097266	***
_Icountry_6			-18.268938	***
_Icountry_7			-21.844636	***
_Icountry_8			-19.588367	***
_Icountry_9			-13.618594	***
_Icountry_10			-9.3409093	***
_Icountry_11			-19.895167	***
_Icountry_12			-17.694461	***
_Icountry_13			-17.553942	***
_Icountry_14			-18.159477	***
_Icountry_15			-20.062185	***
_Icountry_16			-23.668308	***
_Icountry_17			-6.6190372	***
_Icountry_18			-18.326059	***
_Icountry_19			-17.057673	***
_Icountry_20			-19.12436	***
_Icountry_21			-19.970538	***
_Icountry_22			-12.965919	***
_Icountry_23			-10.047719	***
cons	67.00356***	23.14625**	39.172447***	25.06166 **
N	414	414	414	414
r2	.18751674	.33147297	.88651191	
r2_a	.1755391	.28285282	.87825824	
F	15.655566	31.81549	107.40809	
sigma_u		5.5747813		5.90958
sigma_e		2.1108626		2.1108626

Legend: * p<0.05; ** p<0.01; *** p<0.001

ملحق 2: تقدير نموذج التأثيرات الثابتة مع اختبار (F) للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج لتأثيرات الثابتة

```
. xtreg $ylist $xlist, fe
Fixed-effects (within) regression      Number of obs   =       414
Group variable: country                Number of groups =        23
R-sq:                                  Obs per group:
    within = 0.3315                    min =          18
    between = 0.0478                   avg =         18.0
    overall = 0.0886                    max =          18
                                         F(6, 385)      =       31.82
                                         Prob > F       =       0.0000

corr(u_i, Xb) = -0.1414

-----+-----
            Tax |          Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-----+-----
    Corr | -1.642578   .3627823    -4.53  0.000   -2.35586   - .9292951
     Gov | -.8779702   .3664896    -2.40  0.017   -1.598542  -.1573985
    OPEN | .0449131   .0090681     4.95  0.000   .0270839   .0627423
    LN_Y | .491819    .84355     0.58  0.560   -1.166722   2.15036
     IND | .1215704   .0447108     2.72  0.007   .0336625   .2094783
     AGR | -.4599599   .0808439    -5.69  0.000   -.6189107  -.3010091
     _cons | 23.14625   8.244443     2.81  0.005   6.936481   39.35602
-----+-----
sigma_u | 5.5747813
sigma_e | 2.1108626
rho     | .87460601   (fraction of variance due to u_i)
-----+-----
F test that all u_i=0: F(22, 385) = 107.79          Prob > F = 0.0000
```

ملحق 3: اختبار المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية

```
. xttest0
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects
Tax[country,t] = Xb + u[country] + e[country,t]
Estimated results:
-----+-----
            |          Var          sd = sqrt(Var)
-----+-----
    Tax | 36.59994          6.049788
     e | 4.455741          2.110863
     u | 34.92314          5.90958
Test:      Var(u) = 0
           chibar2(01) = 2383.84
           Prob > chibar2 = 0.0000
```

ملحق 4: اختبار المفاضلة بين النموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية

```
. hausman fixed random
----- Coefficients -----
            |          (b)          (B)          (b-B)          sqrt(diag(V_b-V_B))
            |          fixed          random          Difference          S.E.
-----+-----
    Corr | -1.642578   -1.672052          .0294748          .0783937
     Gov | -.8779702   -.9173554          .0393851          .0710455
    OPEN | .0449131   .0433339          .0015792          .0022831
    LN_Y | .491819    .3247476          .1670714          .1913549
     IND | .1215704   .124198          -.0026276          .0141235
     AGR | -.4599599   -.4673563          .0073964          .0157595
-----+-----
b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg
Test: Ho: difference in coefficients not systematic
      chi2(6) = (b-B)' [(V_b-V_B)^(-1)] (b-B)
              = 2.69
      Prob>chi2 = 0.8464
```

ملحق 5: اختبارات الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي

```
. xtserial $ylist $xlist
```

Wooldridge test for autocorrelation in panel data

H0: no first order autocorrelation

```
F( 1, 22) = 16.804
Prob > F = 0.0005
```

ملحق 6: اختبار الكشف عن مشكلة عدم التجانس

an LR test for panel-level heteroskedasticity

```
.quietly xtglm $ylist $xlist, panels(heterosk) igls
```

Likelihood-ratio test

```
LR chi2(23) = 509.65
```

(Assumption: homosk nested in hetero)

```
Prob > chi2 = 0.0000
```

ملحق 7: اختبارات الكشف عن مشكلة الارتباط بين المقاطع

```
. xtcsd, pesaran abs
```

```
Pesaran's test of cross sectional independence = 1.553, Pr = 0.1205
```

```
Average absolute value of the off-diagonal elements = 0.360
```

ملحق 8: نتائج تقدير طريقة (FGLS)

```
. xtglm $ylist $xlist, panels(heterosk) corr(psar1) nolog force
```

Cross-sectional time-series FGLS regression

Coefficients: generalized least squares

Panels: heteroskedastic

Correlation: panel-specific AR(1)

```
Estimated covariances = 23      Number of obs = 414
Estimated autocorrelations = 23    Number of groups = 23
Estimated coefficients = 7         Time periods = 18
                                   Wald chi2(6) = 107.10
                                   Prob > chi2 = 0.0000
```

Tax	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
Corr	-.9213734	.1963822	-4.69	0.000	-1.306275 - .5364713
Gov	-.4744868	.2303573	-2.06	0.039	-.9259787 - .0229949
OPEN	.0385224	.005987	6.43	0.000	.026788 .0502567
LN_Y	1.088581	.8401107	1.30	0.195	-.5580059 2.735168
IND	-.0858266	.0292339	-2.94	0.003	-.1431239 - .0285293
AGR	-.1532187	.0691695	-2.22	0.027	-.2887884 - .0176489
_cons	12.97145	7.826312	1.66	0.097	-2.367839 28.31074